العلاقات التركية – السوفيتية

1925 – 1935

الدكتور: حنا عزو بهنان*

المستخلص

اتسمت العلاقات التركية – السوفيتية منذ القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الأولى بطابع العداء والتوتر، نظراً لطموحات القياصرة الروس في التوسع جنوباً للوصول إلى المياه الدافئة لكن اندلاع الثورة البلشفية سنة 1917 فتحت صفحة جديدة بين الاتحاد السوفيتي، الوريث الشرعي لروسيا القيصرية والحركة الوطنية التركية التي طردت قوات المحتلين وأسست دولة تركيا الحديثة على أنقاض الإمبراطورية العثمانية بواسطة المساعدات المادية والعسكرية التي قدمت من قبل الاتحاد السوفيتي لتلك الحركة. وبعد ذلك فقد نمت العلاقات بين الدولتين ووصلت الى ذروتها بواسطة معاهدة الحياد وعدم الاعتداء التي أُبرمت في 17 تشرين الأول 1925.

شهدت العلاقات السياسية تحسناً ملحوظاً بعد إبرام تلك المعاهدة وظهر ذلك بشكل جلي من خلال الزيارات المتبادلة لمسؤولي الدولتين، وفيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية فإنها شهدت تحسناً ملحوظاً منذ سنة 1925 سواء فيما يتعلق بحجم التبادل التجاري أو القروض السوفيتية التي ساعدت على تأسيس عدة مصانع كانت تركيا بأمس الحاجة إليها في سبيل تطوير اقتصادها.

* استاذ مساعد/ مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل

العلاقات التركية - السوفيتية
1925 – 1935

الدكتور: حنا عزو بهنان*

تمهيد:

أتسمت العلاقات بين الدولتين (العثمانية وروسيا القيصرية) منذ وقت مبكر بطابع العداء والتوتر, وذلك بحكم الموقع الجغرافي للدولة الأخيرة حيث تقع على بحار تكون متجمدة لمعظم أيام السنة التي تؤثر سلبا على حركة النشاط التجاري الروسي من جهة وسيطرة الدولة العثمانية على البحر الأسود الذي جعلته بحيرة عثمانية, مما حد من نشاط التجارة الروسية بأتجاه الجنوب حيث المياه الدافئة من جهة أخرى.

وعلى أثر ذلك حاول القياصرة الروس, بخاصة منذ عهد بطرس الكبير (1682-1725) الخروج عن سياسة العزلة التقليدية والتوسع غربا عن طريق السيطرة على بحر البلطيق وجنوبا للسيطرة على البحر الأسود ومضيقي البوسفور والدردنيل ومن ثم الوصول الى المياه الدافئة ايضاً في البحر الأبيض المتوسط(1). والذي يهمنا هنا التوسع الروسي نحو الجنوب, فقد نشبت بين الدولتين سلسلة من الحروب خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر(2). وكان أول أمتياز حصلت عليه روسيا سنة 1774, من جراء الحرب التي أستمرت مع الدولة العثمانية خلال السنوات (1768-1774) بموجب معاهدة كوجك_كينارجي kucuk kaynarca, إذ سمح لسفنها التجارية بحرية الملاحة في البحر الأسود والمرور عبر المضائق(3).

أستمرت حالة العداء بين الدولتين قائمة حتى نشوب الحرب العالمية الأولى، حيث حققت روسيا القيصرية مكاسب على حساب جارتها الدولة العثمانية. ولكن ما أن أنسحبت القوات الروسية من شمال الأناضول وتخلت الحكومة الروسية عن أدعاءاتها في جميع الولايات التركية بشكل كلي في 5 كانون الأول 1917 وانتهاء الحرب العالمية الأولى بهزيمة الدولة العثمانية

* استاذ مساعد/ قسم الدراسات التاريخية والتوثيق/ مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل.

أولاً، وفرض دول الوفاق شروطا قاسية على تلك الدولـة بموجـب هدنـة مودرس Mudros [4] في 30 تشرين الأول 1918 ثانياً حتى طُويت صفحة العداء بين الإتحاد السوفيتي والدولة العثمانية وفُتحت صفحة جديدة بين ذلـك الإتحاد والحركة الوطنية التركية (الحركـة الكماليـة) التـي ظهـرت فـي الأناضول سنة 1919 بقيادة مصطفى كمال باشا "أتاتورك" "Ataturk" الذي أخذ على عاتقه مهمة تحرير الأراضي التركية التي أحتلتْ مـن قبـل دول الوفاق أثناء تلك الحرب[5]. وبدأت العلاقات تتحسن بين الطـرفين وتشـهد تقارباً ملحوظاً، حيث ناشد مصطفى كمال في نيسان 1920 القادة السـوفييت بدعم حركته مادياً ومعنوياً[6]. وفعلاً أبرمت معاهدة صداقة وتعاون بينهما في 16 أذار 1921. وتطبيقاً لبنود تلك المعاهدة فقد أعيدت ولايتي قارص Kars واردهان Ardahan الى السيادة التركية وبـاطوم Batum الـى الأتحـاد السوفيتي[7]. فضلاً عن المساعدات السوفيتية التي تـدفقت علـى الحركـة الكمالية على نحوٍ مكنها من مواصلة حرب الأسـتقلال (1920 ــ 1922)، وطرد المحتلين الأجانب من البلاد[8].

وتكمن أهمية المعاهدة في أنها وضعت أسس عهد جديد من العلاقات بين الحركة الكمالية التي نجحت فعلاً في طرد قوات الأحتلال من البلاد وأنشأت دولة تركيا الحديثة على أنقاض الدولة العثمانية، والأتحاد السـوفيتي علـى المستويين السياسي والأقتصادي بغض النظر عن الأعتبارات الفكرية. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال موقف الاتحاد السوفيتي المسـاند للقضـايا التركيـة لاسيما قضية المضائق في مـؤتمر لـوزان بسويسـرا (20 تشـرين الاول 1922- 24 تموز 1923) الذي تلخص بالسيادة التركية الكاملة عليها وإبعاد أي سيطرة أو نفوذ من قبل دول الوفاق أو أي قوة دولية أخرى[9]. وكـذلك من خلال تطور العلاقات السياسية والأقتصادية التركيـة- السـوفيتية فـي السنوات اللاحقة.

تطور العلاقات السياسية التركية ـ السوفيتية 1925 ـ 1935:

تبنّى الإتحاد السوفيتي في سياسته الخارجية نصرة دول العالم الخاضـعة للاحتلال الأجنبي بهدف تحريرها وإقامة علاقات معهـا يسـودها التعـاون

والسلام وعدم الاعتداء، وتأتي في مقدمتها تركيا الجارة الجنوبية، حيث رغب الاتحاد السوفيتي أن يحتفظ بتركيا بعيدة عن السيطرة الغربية كي تكون حاجزاً بينه وبين الدول الغربية، في حين رأت تركيا أن التعاون مع الأتحاد السوفيتي يعد وسيلة للحفاظ على الوضع الراهن بينهما.

شهدت علاقات الدولتين تحسناً في منتصف عقد العشرينات من القرن العشرين، وأسهمت مشكلة الموصل[10] بشكل غير مباشر في ذلك التحسن وعلى مختلف الأصعدة، إذ أن حسم تلك المشكلة من قبل عصبة الأمم في 25 كانون الأول 1925 بإبقاء ولاية الموصل (موصل، كركوك، السليمانية، أربيل) ضمن العراق، أدى الى رد فعل قوي من جانب تركيا تجاه الدول الغربية) لاسيما بريطانيا بسب نفوذها في تلك العصبة وضغوطها على الحكومة التركية، وشكوك تركيا المتجددة تجاه السياسة البريطانية (وبخاصة ما أشيع في تلك الأثناء من أن الحكومة البريطانية كانت وراء القلاقل التي شهدتها تركيا في شباط 1925 إثر نشوب الحركة الكردية المسلحة بقيادة الشيخ سعيد بيران Piran (النقشبندي)[11]، علماً أن موقف السوفييت من مشكلة الموصل كان مغايراً عن موقف البريطانيين، إذ وقفوا الى جانب تركيا وأيدوا طلبها بضم الموصل اليها[12]، لذا أسرعت الحكومة التركية بأقامة علاقات قوية مع الأتحاد السوفيتي حيث توجه توفيق رشدي آراس Rustu Aras وزير خارجية تركيا (1925-1935) الى باريس في اليوم نفسه (15 كانون الأول 1925) والتقى هناك بـ (جيجرين) Chicherin وزير خارجية الأتحاد السوفيتي وتوصل الطرفان الى عقد معاهدة الحياد وعدم الأعتداء في 17 كانون الأول من تلك السنة[13].

تضمنت المعاهدة ثلاث مواد، نصت الأولى على ألتزام الدولتين جانب الحياد في حال تعرض أحداهما الى هجوم من قبل دولة ثالثة[14]. في حين أكدت الثانية على عدم دخول أي منهما في تحالف أو عقد أتفاقية سياسية موجهة ضد الطرف الأخر[15] بينما تقرر بموجب المادة الثالثة أن تكون تلك المعاهدة نافذة المفعول لمدة عشر سنوات قابلة للتجديد، وأن تدخل حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها مباشرة[16].



وصرح جيجرين في 21 من ذلك الشهر بـ "أن المصادقة على المعاهـدة سيضع حداُ للأشاعات ويبدد أي مخاوف أو شكوك بشأن الصداقة التركيـة-السوفيتية الراسخة..." وأستطرد قائلاً "في الحقيقة أن المعاهدة عمـل مفيـد ومتبادل أستند على الإحساس المشترك"(17).

كما صرح ليتفينوف Litvinov وزير الخارجيـة السـوفيتية (1930 ـ 1939) في بيان لصحيفة برافدا Pravda السوفيتية الواسعة الأنتشار في 24 كانون الأول 1925 بخصوص المعاهدة ومما ورد فيه: "ان هذه المعاهدة تم التوقيع عليها بمقاصد سلمية تماما, ولم يتم التجاوز فيها على أي دولـة مـن الدول". واضاف "فهي [أي المعاهدة] وبالتعاون مع عصبة الأمم وانسجاما مع معاهدات لوكارنو(18) Locarno تحمي عملية السلام. وان اتخاذ مثـل هـذا النوع من التدابير سيجعلها عائقا بوجه الحرب"(19).

ومن جانب الحكومة التركية فأنها حرصت بعد التوقيع على تلك المعاهدة على الأعلان عن طابعها السياسي الصرف وعدم صلتها لا مـن قريـب أو بعيد بالشيوعية في تركيا. وابرز دليل على ذلك ما نشرته صحيفة جمهوريت Cumhuriyet التركية في 1927 نقلا عن أراس وزير خارجية تركيا مـن خلال المقابلة التي اجراها معه محرر تلك الصحيفة ومما قاله بهذا الصـدد: "أن حكومة أنقرة تجاهر علنا بأن المعاهدة التي تربطها بروسيا هي سياسـية بحتة, وهي-أي حكومة أنقرة- لاتريد بوجه مـن الوجـوه قبـول التعـاليم الشيوعية التي تنشرها حكومة موسكو, ذلك لأنه ليس للشيوعية فـي تركيـا مكان على الأطلاق, ولهذا نحن نمنع نشر تعاليمها بين الشعب"(20).

وتجدر الإشارة أن الحكومة السوفيتية أبرمت هذه المعاهدة مع نظيرتهـا التركية رغم الأجراءات المناهضة للشيوعية التي اتخذتها الحكومة التركيـة منذ سنة 1924 التي استهدفت الحد من بث الدعايـة الشـيوعية والأفكـار اليسارية في تركيا, وملاحقة الشيوعيين السوفييت والأتراك داخل الأراضـي التركية وتقديمهم للمحاكمة(21). ففي 12 آب 1925 ألقي القبض على أحمـد أمين يالمان Yalman رئيس تحرير صحيفة الـوطن Vatan ذات الميـول اليسارية, وتعطيل هذه الصحيفة, وناظم حكمت الشاعر المشهور والمعروف بميوله الماركسية مع عدد من رفاقه(22). وحوكما مع عدد آخـر مـن ذوي

الاتجاه نفسه من قبل محاكم الإستقلال Istiklal Mehkemesi الشهيرة التي كانت شكلت لمحاكمة القادة الذين شاركوا في الحركة الكردية المسلحة في السنة نفسها والمعارضين للإصلاحات الكمالية[23].

واصلت الحكومة التركية فيما بعد سياستها الداخلية للحد من إنتشار الأفكار اليسارية في تركيا. ففي تموز 1929 أعتقلت مجموعة من الشيوعيين الأتراك قدر عددهم أكثر من عشرين شخصا بسبب نشاطاتهم السرية في ولايات طرابزون Tarabzon وسامسون Samsun وأزمير وغيرها[24].

وفي الشهر التالي ألقى مصطفى كمال خطابا هدد فيه جميع الأشخاص الذين يقومون بالدعاية لنشر الأفكار الشيوعية في تركيا ووصف نشاطاتهم بالمغامرات الهدامة, كونها تتعارض مع السياسة الداخلية التركية القائمة على معارضة الشيوعية ومنع إنتشارها في البلاد[25].

ويعزى سبب عدم تراجع العلاقات التركية-السوفيتية رغم الإجراءات التي إتخذتها الحكومة التركية للحد من إنتشار الأفكار الشيوعية في تركيا, كون ان الحكومة السوفيتية لم تكن ترغب في تعكير صفو تلك العلاقات القائمة مع نظيرتها التركية لأن تدهور تلك العلاقات سيجعل الحكومة الأخيرة تميل نحو القوى الغربية المعادية للاتحاد السوفيتي.

شهدت العلاقات السياسية التركية_السوفيتية تحسنا ملحوظا بعد إبرام معاهدة 1925 وظهر ذلك بشكل جلي من خلال الزيارات المتبادلة لمسؤولي الدولتين وبأعلى المستويات، وما تم التوصل إليه من نتائج في حسم بعض المشاكل القائمة بينهما من خلال تلك الزيارات. ففي تشرين الثاني 1926 التقى آراس وزير خارجية تركيا بنظيره السوفيتي جيجرين في أوديسا Odessa. أشار الأخير في بداية حديثه الى العلاقات الوطيدة التي تربط الدولتين منذ سبع سنوات[26]. وتباحث الطرفان أيضا مسألة انضمام تركيا إلى عصبة الأمم, علما ان الاتحاد السوفيتي حاول جاهدا منع انضمام تركيا إلى تلك العصبة على اعتبار إنها كانت تسيطر عليها القوى الغربية, فضلا عن مناقشة مسألة أخرى غاية في الأهمية متمثلة بالتهديد الايطالي لتركيا ومطامع موسوليني رئيس وزراء ايطاليا (1922-1945) في التوسع على

حساب المناطق الغربية والجنوبية الغربية لتركيا وجعل البحر المتوسط بحيرة ايطالية من خلال تصريحاته بين آونة وآخرى[27].

وفي آثناء تلك المباحثات سلم جيجرين لآراس رسالة بغية ايصـالها الـى مصطفة كمال باشا رئيس الجمهورية التركية ومما ورد فيهـا: "أن الأتحـاد السوفيتي في أي حال من الأحوال سوف لن يقوم بتعريض المصالح التركية في البلقان الى الخطر"[28]. وتجدر الإشارة أن مصطفى كمال أعلن بعد تلـك المباحثات عدم انضمام تركيا الى عصبة الأمم نظرا لعدم منحهـا عضـوية دائمة فيها[29].

وفي آذار 1928 توصل الطرفان السوفيتي والتركي الى اتفاقيـة بشـأن التحقيق في النزاعات الحدودية وتسويتها بين الدولتين[30].

تطورت العلاقات السياسية بين الدولتين بشكل أكثر، نظرا لمـا شـهدته الساحة الدولية من تطورات في ذلك الوقت، وما أبداه الأتحاد السوفيتي مـن مواقف ايجابية اتجاه تركيا، منها مقترح ليتفينوف مندوب الإتحاد السـوفيتي في المؤتمر الذي عقدته عصبة الأمم في جنيف الخاص بنزع السلاح، حيث دافع ليتفينوف عن تركيا من حيث ضرورة انضمامها الى المؤتمر كونها أحد أعضاء اللجنة التحضيرية في ذلك المؤتمر، نظرا لموقعها الجغرافي والدور المهم الذي تقوم به في السياسة العالمية. وعلى أثر ذلك وجهت دعوة لتركيا في آذار 1928 للمشاركة في المـؤتمر نفسـه. وفعـلا حضـر توبيكـون Topyekun مندوبا عن تركيا، حيث ساند بدوره المناقشات التي دارت فـي المؤتمر والتقرير الذي قدمه منـدوب الإتحـاد السـوفيتي الخـاص بنـزع السلاح[31].

ومما يؤكد استمرار التقارب بين تركيا والإتحاد السوفيتي هـو انضـمام تركيا الى البروتوكول الذي أعده ليتفينوف سنة 1928، الذي ضم كـل مـن بولونيا ورومانيا ولتوانيا واستونيا الخاص بمنع انتشار الحرب بسبب فشـل عصبة الأمم في تحقيق الأمن والسلام العـالميين، بعـد أن سـلم سـوريش Sourich السفير السوفيتي في آنقرة نسخة من البروتوكول لآراس فـي 26 شباط 1929 الذي بدوره عرضه على المجلس الوطني التركي الكبير، وبعد

مناقشات في المجلس المذكور وافق على إنضمام تركيـا الـى البروتوكـول السوفيتي في 1 نيسان 1928[32].

وفي 17 كانون الأول 1929 أضيف بروتوكول على معاهدة 1925 مـن شأنه إطالة أمد نفاذ هذه المعاهدة حتى سنة 1945 وكان الهدف من توقيع هذا البروتوكول وقف إقامة علاقات وثيقة بين تركيا من جهة ورومانيا وبولنـدا جارتا الإتحاد السوفيتي- حيث تسود علاقات غير ودية بين الدولتين والإتحاد السوفيتي- من جهة أخرى. وصرح بهذا الشأن ليتفينـوف فـي 14 كـانون الأول 1929 قائلا: "في البداية يجب أن أُنوّه الى العلاقات الودية التي تربطنا مع الجمهورية التركية. ونحن على علم تام بأن صداقتنا تحظى بأهمية فـي تركيا كما هو الحال لدينا"[33].

شهد أوائل عقد الثلاثينات من القرن العشرين العديد من الزيارات المتبادلة لمسؤولي كلا الجانبين. ففي أيلول 1930 زار أراس موسكو وخـلال لقائـه بنظيره السوفيتي تطرق الى ضرورة المحافظة على العلاقـات الدبلوماسـية التي تربط الدولتين[34].

ومن خلال الزيارة التي قام بها ليتفينوف الى استانبول فـي 27 تشـرين الأول 1930 أشار الى متانة وشدة العلاقات التركية - السوفيتية وسط برود ولا مبالاة في العلاقات الدولية[35]. كما لقيت الزيارة التي قام بها عصـمت باشا [اينونو] Inonu رئيس وزراء تركيا في أوائل آيار 1932 الى موسكو, بناء على الدعوة التي وجهت من قبل الحكومة السوفيتية في نيسان من تلـك السنة, ترحيبا حارا. ومن خلال المباحثات التي أجراها عصمت باشا هنـاك مع القادة السوفييت تطرق الجانبان الى العلاقات السياسية المتطـورة بـين دولتيهما والمؤتمرات التي عقدتها عصبة الأمم بشـأن الحـد مـن التسـلح. والموقف السوفيتي المساند لتركيا في اعادة النظر في معاهدة لـوزان سـنة 1923 بشأن المضائق التركية[36]. فضلا عن ذلك ما توصل اليـه الجانبـان أثناء تلك المباحثات من تقديم تسهيلات مالية سوفيتية لتركيا[37].

وتجدر الإشارة الى أن الحكومة السوفيتية أستهدفت من وراء ذلك كله منع تحول المشاعر التركية باتجاه الغرب، ولكن ذلك لم يمنع تركيا مـن إعـادة النظر في علاقاتها مع الدول الغربية بخاصة بريطانيا، نظراً للشكوك التـي

كانت تساورها بشأن إستمرار المطامع السـوفيتية فـي المضـائق التركيـة وإستانبول من جهة، وكذلك القلق التركي المتزايد من الدعاية الشيوعية التي كانت تقوم بها مكاتب التجارة السوفيتية داخل الأراضي التركية مـن جهـة أخرى، وان أبرز دليل على تقارب تركيا مع الغـرب هـو قبولهـا فـي 8 حزيران 1932 عضواً في عصبة الأمم، رغم المحاولات السوفيتية في إقناع تركيا على عدم الأقدام على تلك الخطوة[38].

واصلت الحكومة السوفيتية نهجها من أجل عدم خسـارة صـداقتها مـع نظيرتها التركية وذلك من خلال التصريحات التي أدلـى بهـا المسـؤولون السوفييت وكذلك ثبات موقف تلك الحكومة تجاه مشكلة المضائق التركية في المحافل الدولية، ويظهر ذلك بشكل واضح من خلال ما صرح به مولوتوف في كانون الثاني 1933 في صحيفة ازفيستيا Izvestia عن علاقات الإتحاد السوفيتي الخارجية، ومما ذكره بصدد العلاقات التركية- السوفيتية والمستوى الذي وصلته ما يلي " من أحسن الأمثلة التي تعبر عنها الصداقات الدولية"[39] وكذلك موقف المندوب السوفيتي الثابت في مؤتمر نزع السلاح المنعقد فـي جنيف في 1 آذار من تلك السنة ومساندة المقترح التركي في إعادة النظر في معاهدة لوزان بشأن المضائق التركية[40]. وبدوره أشاد مصطفى كمال باشـا عند إفتتاح الجلسة الرابعة لمجلس رئاسة الأركان العامة في نيسان من السنة نفسها بالموقف السوفيتي في مؤتمر نزع السلاح ومما ذكره في هذا الصـدد "في الأيام الأخيرة وأثناء طرحنا لقضية المضائق، أوضح السوفييت حقوقنـا وجديتنا في التقرير المقدم من قبلنا، وأن هذا الموقف أيقظ في الأمة التركيـة من جديد مشاعر الصداقة الحميمة بين البلدين"[41].

وعلى ضوء هذا التقارب بـين الـدولتين قـام وفـد سـوفيتي برئاسـة فوروشيلوف Voroshilov بزيارة الى تركيا في 29 تشرين الأول 1933 للمشاركة في الإحتفالات هناك بمناسبة مرور الذكرى العاشرة لأعلان الدولة التركية وفي غضون ذلك تطرق الى العلاقات التي تربط الـدولتين (تركيـا والإتحاد السوفيتي) والمستوى الذي وصلته، ومما قاله بهذا الصـدد "يطلـق على صداقة شعبينا بالصداقة المجربة، وهذا يبدو لي أنهـا الكلمـة الأكثـر ملائمة، وبدأت هذه الصداقة في سنوات كان فيها بلدينا يواجهـان تجـارب

تاريخية كبرى، جربت وأختبرت تلك الصداقة في سنوات النضال المسلح، في سنوات إعادة البناء السلمي الذي أعقبتها ... وفي جهود شعبينا وحكومتينا من أجل حماية السلام من كل المخاطر التي تهدده، أنها صداقة لا تخشى الأختبارات..." وأستطرد قائلاً : "إن الشراكة العميقة في المصالح تواصلت عبر سنوات البناء الذي أكتنفته العواصف، وعندما تم توجيه جهودنا لتقوية وتطوير بلادينا إنعكس ذلك في العلاقات الإقتصادية والسياسية بين شعبي الأتحاد السوفيتي وتركيا..."[42].

ومع أن الصداقة بين الدولتين بقيت محافظاً عليها حتى سنة 1935 بدليل أن معاهدة 1925 جددت لعشر سنوات أخرى[43]، ولكن تلك العلاقات تراجعت تدريجياً بعد ذلك التاريخ، لأن الإتحاد السوفيتي لم يستطع أن يؤيد بشكل كلي الإجراءات التي أتخذها مصطفى كمال للحد من الدعاية الشيوعية في تركيا، وكذلك لم يكن بوسع الإتحاد السوفيتي أن يتحمس للتقارب التدريجي الذي حدث بين تركيا والدول الغربية لاسيما بريطانيا[44]، وهذا ما ظهر بشكل جلي في مؤتمر مونترو Montreux بسويسرا (22 حزيران- 19 تموز 1936) والموقف البريطاني المساند للمقترح التركي بشأن حصول تركيا على السيادة الكاملة على المضائق واعادة تسليحها من قبلها وهذا ما تضمنته إتفاقية مونترو في 20 تموز من السنة نفسها[45].

تطور العلاقات الاقتصادية التركية- السوفيتية (1925- 1935):

شهدت العلاقات الاقتصادية بين الدولتين هي الأخرى تطوراً ملحوظاً منذ نشوب حرب الاستقلال التركية (1920-1922)، نظراً لحاجة تركيا الماسة الى السلع النهائية (سلع الاستهلاك) السوفيتية بسبب أنشغال حكومة أنقرة في تلك الحرب ضد قوات الاحتلال الأجنبي، لذا فقد بذل السوفييت قصارى جهدهم لزيادة صادراتهم الى تركيا، وإستناداً الى ذلك فان التجارة السوفيتية مع تركيا وصلت الى مستويات عالية غير مسبوقة في عقد العشرينات من القرن العشرين[46]، حيث إرتفعت بسرعة أكبر من أي بلد شرقي أخر، وأنها شكلت بين سنتي 1921- 1923 حوالي 25% من مجمل التجارة الخارجية السوفيتية[47]. وكانت أهم السلع السوفيتية المصدرة الى تركيا تتمثل بالقمح والسكر والخشب والمنسوجات القطنية والنفط والفحم ومعادن أخرى. أما

السلع التي كان يستوردها الأتحاد السوفيتي من تركيا فهي الفواكه والتبـوغ والسجاد وجوز الهند[48].

ورغم التحسن الذي شهدته تلك العلاقات بين الـدولتين، لكنـه ظهـرت صعوبات خطيرة منذ سنة 1923 وهي:

أولاً: الحصانة الدبلوماسية لموظفي مكاتب التجارة السوفيتية في مختلـف المدن التركية، فقد أصرت الحكومة السوفيتية على أستمرار تمتع موظفي تلك المكاتب بتلك الحصانة رغم الإعتراضات المتكررة من قبل نظيرتها التركية على منح مثل ذلك الإمتياز[49]. ويمكن تفسير ذلك أن الحكومة الأخيرة كانت قلقة من نشاطات اولئك الموظفين فيما يتعلق بنشر الفكر الشيوعي في تركيا.

ثانياً: لم تستثن الحكومة التركية الصـادرات السـوفيتية مـن الرسـوم الكمركية الوقائية التي وضعتها منذ سنة 1922 التي غالباً ما ناشدت الحكومة السوفيتية بإلغائها لكن الحكومة التركية لـم تأخـذ تلـك المناشـدات بعـين الاعتبار[50].

وعلى أثر تلك الخلافات فرضت الحكومة التركية حظـراً علـى السـلع السوفيتية وأوقفت جميع مشترياتها من القمح السوفيتي، وتحولت الى الأسواق الأسترالية كي تجهزها بأحتياجاتها من تلك المادة، الأ أن ذلـك الحظـر لـم يستمر سوى شهرين، ومع ذلك فإنه ألحق ضرراً بالعلاقات التجاريـة بـين الدولتين علماً أن تلك المشاكل لم تحسم وبقيت مصدر قلق بين الدولتين فـي السنوات اللاحقة[51].

يتضح مما سبق أن الحكومة التركية ومنذ سنة 1923 إتبعت سياسة مـع نظيرتها السوفيتية يشوبها حذراً بالغاً إتجاه الأهداف الأقتصـادية السـوفيتية، تلك السياسة التي تناقضت وعلى نحو غريب مع الشعور الـودي الرسـمي الذي غلب على العلاقات السياسية بين الدولتين.

وبهدف تجاوز تلك الخلافات وتسهيل عمليات التبادل التجاري بينهما فقـد أفتتحت وكالة تجارية سوفيتية المسماة (Acros) في استانبول سنة 1924. وأعقبها في السنة نفسها أفتتاح وكالة رسمية تركية- سوفيتية، وكان الهـدف منها جذب الرأسمال الأجنبي وجعل الفحم الحجـري المتصـاب والأسـمنت

السوفيتي وغيرهما من المنتجات متاحة للتصدير من الإتحاد السوفيتي الى الأسواق التركية[52].

وعلى أثر ذلك تزايد حجم التبادل التجاري بين الدولتين. ففي سنة 1925 مثلا بلغت قيمة الصادرات السوفيتية الى تركيا 6,1 مليون ليرة تركية في حين بلغت قيمة إستيرادات الأتحاد السوفيتي من تركيا في تلك السنة 4,9 مليون ليرة تركية[53]. وهذا يدل ان الميزان التجاري كان لصالح الأتحاد السوفيتي.

لم يمض سوى وقت قصير حتى ظهرت عراقيل أخرى بشأن عمليات التبادل التجاري بين الدولتين, منها امتناع السوفييت إعطاء أي رخصة لدخول البضائع التركية الى ميناء أوديسا على البحر الأسود في آيار 1926، مما ادى الى إحتجاج الحكومة التركية على ذلك الأجراء. وبهدف تجاوز تلك العقبة ألتقى جيجرين وزير خارجية الإتحاد السوفيتي بنظيره التركي آراس في تشرين الأول 1926، ورغم ذلك لم يتوصل الطرفان الى حل مناسب وتكمن أسباب ذلك في نقطتين:

أولهما: عدم رغبة السوفييت في دخول بعض من البضائع التركية والتي تعدها شبه كمالية إلى الموانئ السوفيتية.

ثانيهما: الخلافات بشأن افتتاح فروع جديدة لوكالات تجارية سوفيتية في مدن تركية مثل إستانبول، أزمير، طرابزون، أرضروم، قونيا Konya، قارص Kars، وأرتفين Artvin[54].

وبموجب الأتفاقية التجارية التي أبرمت بين الجانبين في 11 آذار 1927 تم تجاوز تلك الخلافات، حيث سمح للسوفييت إنشاء وكالات تجارية جديدة في عدة مدن تركية بأستثناء قارص وأرتفين كونهما واقعتين على الحدود التركية السوفيتية. ومنح موظفي تلك الوكالات حصانات دبلوماسية، مقابل ذلك سمحت الحكومة السوفيتية بمرور البضائع التركية عبر أراضيها الى دول أخرى، فضلا عن استثنائها من الرسوم الكمركية[55].

كانت هذه الاتفاقية سببا في تضاعف حجم التبادل التجاري بين الدولتين سنة 1928 قياسا بسنة 1925، اذ بلغت إستيرادات تركيا من الإتحاد

السوفيتي 12 مليون ليرة تركية، في حين بلغت الصادرات التركية الى تلـك الدولة 5,4 مليون ليرة تركية(56).

والجدير بالإشارة ان السنوات اللاحقة شهدت إنخفاضا في حجم التبـادل التجاري بين الدولتين، لاسيما منذ بداية عقد الثلاثينات من القرن العشـرين، رغم ما توصل اليه الطرفان من ابرام معاهدة تجارية أخـرى سـنة 1931 بشان تجاوز العقبات التجارية بينهما، حيث أنخفضت الصادرات السـوفيتية الى تركيا الى 7,2 مليون ليرة تركية، كذلك شهدت استيراداتها من تركيا هي الأخرى انخفاضا خلال السنة نفسها ووصلت الى 4,6 مليون ليرة تركية(57). وبحلول سنة 1932 شهد حجم التبادل التجاري بينهما أنخفاضـا ملحوظـا، نظرا لظهور المزيد من الصعوبات والعراقيل في التبـادل التجـاري بـين الدولتين(58). وتتلخص بما يلي:

أولا: فبينما كان الإتحاد السوفيتي يصدر الى تركيا سلعا ضرورية, فانه لـم يكن بوسع الطرف المقابل تصدير سوى سلعا شبه كمالية في حين ان السياسة السوفيتية العامة كانت ضد استيراد مثل تلك السلع التي كانت تعـدها غيـر ضرورية، وبالتالي كان من الصعب على التجـار السـوفييت ان يفضـلوا الأسواق التركية على غيرها من الأسواق العالمية(59).

ثانيا: حجز أموال التجار الأتراك في الإتحاد السوفيتي. وممارسات التجـار السوفييت بإغراق الأسواق بالبضائع. وولدت هذه الإجـراءات الافتراضـية الكثير من المشاعر المعادية في تركيا ضد السوفييت، ولا سيما في الصحافة التركية، وكتبت إحدى الصحف ما يلي: "ان غزو السوق بـالفحم الروسـي [السوفيتي] وتدمير صناعتنا الأسمنتية، وتصدير التبوغ التركية الـى المانيـا والقمح التركي الى اليونان أصبح امـرا مسـتحيلا الآن، بسـبب المنافسـة السوفيتية. وان تهديد صناعتنا من المنسوجات القطنية تجعل التحقيـق فـي الإغراق السوفيتي أمرا ضروريا"(60). فضلا عن ذلـك يجـب ان لا ننسـى تأثيرات الأزمة الأقتصادية العالمية (1929-1933) علـى حجـم التبـادل التجاري بين الدول.

وبغض النظر عن ذلك كله فعندما قام عصمت باشا بزيارة الى موسـكو في أوائل أيار 1932. فانه لقي ترحيبا حارا كما سبقت الأشارة اليها. واتفق

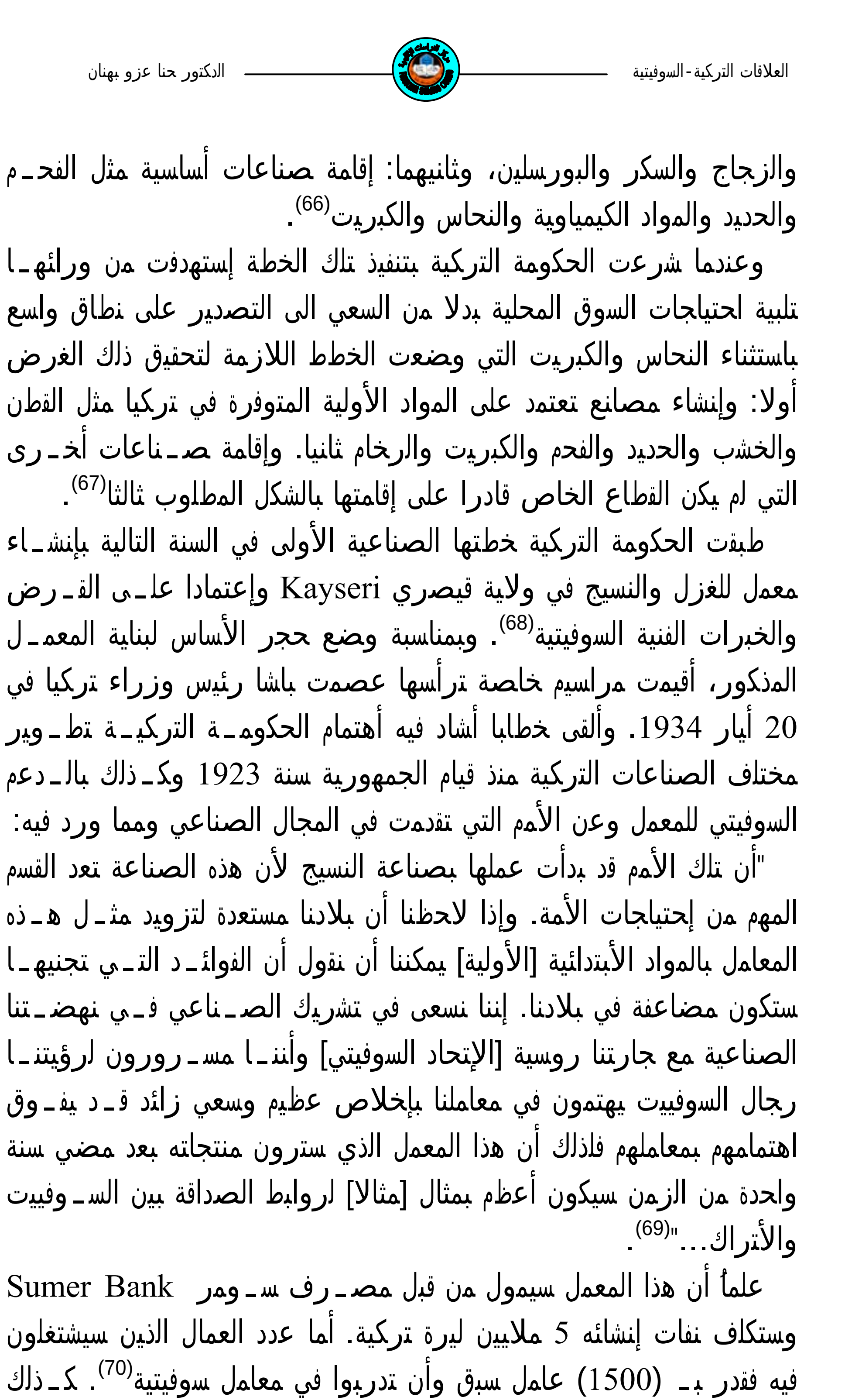
الجانبان بموجب الأتفاقية التي أبرمت بينهما في 8 أيار 1932 علـى تقـديم الأتحاد السوفيتي قرضا بقيمة 18,750,000 ليرة تركية لشراء تركيا معدات حديثة وهياكل أنتاج صناعية سوفيتية. كما نصت الاتفاقية على تعهد الحكومة السوفيتية بأستقبال الفنيين الأتراك كي يواصلوا تعليمهم العالي فـي مختلـف المؤسسات السوفيتية(61). ومقابل ذلك تعهدت الحكومة التركية بتسديد القرض في غضون عشرين سنة على شكل سلع تركية مصدرة الى الإتحاد السوفيتي وبدون أي فوائد(62).

نستنتج مما تقدم مدى الفوائد التي ستجنيها تركيا من التسهيلات السوفيتية والعرض البالغ الأهمية بتوفير أموالا صعبة لإستيراد مكائن وعدد صـناعية كانت بأمس الحاجة إليها مقابل تسديد قرض طويل الأجل وبدون فوائد, كمـا يضمن تصريف وتدفق السلع التركية الى الأسواق السـوفيتية. وأسـتهدفت الحكومة السوفيتية من وراء ذلك منع تقارب تركيا من الدول الغربية التي لم تكن قادرة على تقديم أي قروض لتركيا إثر الخسائر التي لحقت باقتصادياتها جراء الأزمة الاقتصادية العالمية.

وبهدف وضع الاتفاقية الجديدة موضع التطبيق فقد زارت بعثة إقتصـادية تركية الإتحاد السوفيتي في آذار 1933 للإطلاع على المصـانع السـوفيتية, وبخاصة ما يتعلق منها بالغزل والنسيج وشراء عـدد وآلات تتعلـق بتلـك الصناعة لتنفيذ مشاريع صناعية تركية مقترحة(63).

وأثناء عودة ذلك الوفد الى تركيا رافقه فريق من الخبراء الفنيين السوفييت لمساعدة الأتراك في وضع الخطط اللازمة للمصانع التركية الجديدة(64).

وبهدف الاستفادة من القروض والخبرات السوفيتية إتبعت الحكومة التركية سياسة اقتصادية جديدة تمثلت بتطوير القطاع الصناعي والتدخل المباشر من قبلها في وضع خطط اقتصادية ضرورية طويلة الأجـل, وامـتلاك وسـائل الإنتاج والتي عرفت ب(الدولتية) Devletcilik. ووضعت الخطة الخمسـية الصناعية الأولى سنة 1933 لإنشاء ما يقارب 20 مصنعا(65). وكـان لهـذه الخطة جانبين، أولهما: إقامة صناعات خاصة بإنتاج سلع استهلاكية معينـة مثل المنسوجات القطنية والصوفية والقنب والحريـر الصـناعي والـورق



والزجاج والسكر والبورسلين، وثانيهما: إقامة صناعات أساسية مثل الفحم والحديد والمواد الكيمياوية والنحاس والكبريت[66].

وعندما شرعت الحكومة التركية بتنفيذ تلك الخطة إستهدفت من ورائها تلبية احتياجات السوق المحلية بدلا من السعي الى التصدير على نطاق واسع باستثناء النحاس والكبريت التي وضعت الخطط اللازمة لتحقيق ذلك الغرض أولا: وإنشاء مصانع تعتمد على المواد الأولية المتوفرة في تركيا مثل القطن والخشب والحديد والفحم والكبريت والرخام ثانيا. وإقامة صناعات أخرى التي لم يكن القطاع الخاص قادرا على إقامتها بالشكل المطلوب ثالثا[67].

طبقت الحكومة التركية خطتها الصناعية الأولى في السنة التالية بإنشاء معمل للغزل والنسيج في ولاية قيصري Kayseri وإعتمادا على القرض والخبرات الفنية السوفيتية[68]. وبمناسبة وضع حجر الأساس لبناية المعمل المذكور، أقيمت مراسيم خاصة ترأسها عصمت باشا رئيس وزراء تركيا في 20 أيار 1934. وألقى خطابا أشاد فيه أهتمام الحكومة التركية تطوير مختلف الصناعات التركية منذ قيام الجمهورية سنة 1923 وكذلك بالدعم السوفيتي للمعمل وعن الأمم التي تقدمت في المجال الصناعي ومما ورد فيه:

"أن تلك الأمم قد بدأت عملها بصناعة النسيج لأن هذه الصناعة تعد القسم المهم من إحتياجات الأمة. وإذا لاحظنا أن بلادنا مستعدة لتزويد مثل هذه المعامل بالمواد الأبتدائية [الأولية] يمكننا أن نقول أن الفوائد التي تجنيها ستكون مضاعفة في بلادنا. إننا نسعى في تشريك الصناعي في نهضتنا الصناعية مع جارتنا روسية [الإتحاد السوفيتي] وأننا مسرورون لرؤيتنا رجال السوفييت يهتمون في معاملنا بإخلاص عظيم وسعي زائد قد يفوق اهتمامهم بمعاملهم فلذلك أن هذا المعمل الذي سترون منتجاته بعد مضي سنة واحدة من الزمن سيكون أعظم بمثال [مثالا] لروابط الصداقة بين السوفييت والأتراك..."[69].

علماً أن هذا المعمل سيمول من قبل مصرف سومر Sumer Bank وستكاف نفات إنشائه 5 ملايين ليرة تركية. أما عدد العمال الذين سيشتغلون فيه فقدر بـ (1500) عامل سبق وأن تدربوا في معامل سوفيتية[70]. كذلك أشاد جلال بايار Bayar وزير الاقتصاد التركي بالدور السوفيتي بمناسبة

إفتتاح المعمل في 16 أيلول 1935 وإهتمام الخبراء السوفييت فـي إنشـائه الذي يفوق إهتمامهم في إنشاء معامل في بلادهم، وأنه سيكون نصيباً خالـداً للصداقة التركية السوفيتية تلك الصداقة المبنية على البناء لا على الهدم وعليه فأنها لا تتزعزع بسهولة على حد تعبيره[71].

وتجدر الإشارة الى أن الحكومة التركية باشرت بإنشاء معامل أخرى ذات النفع العام وتأميم خطوط سكك الحديد وفق ما تضـمنته الخطـة الصـناعية الأولى بالاعتماد على القروض السوفيتية والأمريكية والبريطانية والفرنسـية والألمانية[72].

ونظراً للمستوى الذي بلغته العلاقات الاقتصادية التركية – السوفيتية، لكن حجم التبادل التجاري بين الدولتين لم يرق الى مستوى الدول الأخـرى مـع تركيا، ويمكن تفسير ذلك بالعلاقات التجارية القوية التي كانت تربط تركيا مع الدول الغربية والجدولين الآتيين يوضحان ذلك:

الجدول-1: الصادرات التركية الى الدول الرئيسة بملايين الليرات التركية

السنة	الإتحاد السوفيتي	ألمانيا	الولايات المتحدة الامريكية	بريطانيا	ايطاليا	فرنسا
1925	4,9	27,6	25,1	17,4	50,5	24,2
1928	6,4	22,1	27,6	17,6	31,6	18,4
1931	4,6	13,6	12,6	10,8	30,7	12,1
1934	3,6	34,4	9,4	5,2	10,3	2,8
1937	6,5	50,4	19,2	9,8	7,2	5,2

الجدول-2: الواردات التركية من الدول الرئيسة بملايين الليرات التركية

السنة	الإتحاد السوفيتي	ألمانيا	الولايات المتحدة الامريكية	بريطانيا	ايطاليا	فرنسا
1925	6,1	27,4	19,6	37,8	43,4	26,0
1928	12,0	31,6	10,2	27,4	26,4	29,1
1931	7,2	27,0	4,1	14,4	18,4	12,7
1934	3,9	29,3	3,7	8,6	7,4	6,4
1937	7,1	48,1	17,2	7,1	6,0	1,2 [73]

الخاتمة

بعد إنسحاب القوات الروسية من المناطق الشرقية من الأناضول إثر قيام الثورة البلشفية في روسيا القيصرية سنة 1917 طويت صفحة العـداء بـين روسيا القيصرية والدولة العثمانية وفتحت صفحة جديدة بين الأتحاد السوفيتي مع تلك الدولة، وبخاصة الحركة الوطنية التركية (الحركة الكماليـة) التـي إنبثقت من الأناضول وأخذت على عاتقها مهمة تحرير الأراضي التركية من إحتلال قوات الوفاق، وبفضل المساعدات العسكرية والمادية السوفيتية التـي منحت الى الحركة الكمالية أستطاعت أن تطرد تلك القوات وتؤسـس دولـة تركيا الحديثة على أنقاض الدولة العثمانية.

شهدت العلاقات التركية – السوفيتية تحسناً ملحوظاً خلال عقد العشرينات من القرن العشرين بسبب موقف الحكومة البريطانية من النـزاع الحـدودي العراقي – التركي (مشكلة الموصل) من جهه وظهور الفاشية في إيطاليـا وإعلان موسوليني عن أطماعه التوسعية في جنوب غرب تركيـا ومنطقـة البحر المتوسط من جهه أخرى، مما جعل الأتراك يرتابون بشكل عالٍ مـن

الغرب، وكانت هذه الحالة مسؤولة الى حد ما الى تطور العلاقات الحميمة ما بين تركيا والأتحاد السوفيتي، وما معاهدة الصداقة وعـدم الاعتـداء التـي أبرمت بين الطرفين في 17 كانون الأول 1925 إلا دلالـة واضـحة علـى الأوج الذي بلغته الصلة الودية في العلاقات بينهما.

ورغم الحفاظ على تلك الصداقة حتى سنة 1934 فأن فتوراً تدريجياً فـي العلاقات بينهما بدأ بالظهور، نظرا للإجراءات التي أتخذها مصطفى كمـال "أتاتورك" رئيس الجمهورية التركية والمناهضة للشيوعية في تركيـا بسـبب شكوكه المتزايدة من نشاطات السوفييت السرية ضمن الحدود التركيـة أولاً والتحول التدريجي بأتجاه الدول الغربية من خلال سلسلة المعاهـدات التـي أبرمت بين الطرفين ثانياً.

أما ما يتعلق بالعلاقات الإقتصادية التركيـة السـوفيتية فـرغم الإنـدفاع السوفيتي في أقامة مشاريع صناعية في تركيا وتقديم مساعدات مالية علـى شكل قروض بدون أية فوائد لمنع تقارب تركيا مـع الغـرب، الأ أن تلـك العلاقات لم ترق الى مستوى العلاقات السياسية بينهما والشيء نفسه ينطبـق على العلاقات التجارية بين تركيا والأتحاد السوفيتي عند مقارنتها مع تركيـا وغيرها من دول العالم بسب العراقيل التي وضعها السوفييت بوجه التجـارة التركية.

Turkish – Soviet Relations 1925 – 1935

By: Dr. Hanna Azzo Behnan*

Abstract**

Ottoman – Russian relations since 18th century till the First World War has been characterized by the stigma of enmity and tension due to the ambitions of Russian Caesars to go south reaching the warm waters, but the breakout of the balshafic Revolution in 1917 has opened a new page between Soviet Union, the legal heir for the Caesar Russia and the Turkish National Movement which dismissed the occupied forces and established the modern Turkish State upon the ruins of Ottoman Empire by the military and material helps presented by U.S.S.R. To that movement. Then, relations between both states has grown and reached its climax by the treaty of neutrality and Non – aggression concluded on October 1925. There is also official mutual visits between both states.

As for the economic aspect, these relations has witnessed a remarkable development since 1925 whether on trade level or presenting Soviet loans which helped in establishing so many factories by which Turkey was in need of them to promote its economy

الهوامش

(1) محمد رفعت، تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية، دار المعارف، القاهرة، 1959، ص ص98-99.

(2) Geoffrey Lewis, Turkey, 3 rd edition, London, 1965, p. 114.

(3) ل. كارل براون، السياسة الدولية والشرق الأوسط، ترجمة عبد الهادي حسن جياد، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1987، ص 33.

(4) للتفاصيل عن معاهدة مودرس ينظر: مذكرات الغازي مصطفى كمال باشا، ترجمة عبد العزيز أمين الخانجي، مطبعة النهضة، القاهرة، 1926، ص ص 95 - 98؛ وكذلك:

J.C. Hurewitz, The Middle East and North Africa in World Politics, A Documentary Record, Vol: 2, (1914 – 1945), Yale Univ. Press, New Haven and London, 2nd edition, 1979, pp. 129-130.

(5) للتفاصيل عن ذلك ينظر: حنا عزو بهنان، التطورات السياسية في تركيا 1919 - 1923، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1989، ص ص 42 - 131.

(6) Ivar Spector, The Soviet Union and Muslim World (1917-1958), University of Washington Press, U.S.A, 1967, pp. 63-64.

(7) Ibid., pp. 75-76.

(8) داجوبرت فون ميكوش، مصطفى كمال - المثل الأعلى - تعريب، كامل ص مسيحه، المكتبة الأهلية، بيروت، 1933، ص ص 284 - 286.

(9) للتفاصيل عن موقف الاتحاد السوفيتي من مسألة المضائق في مؤتمر لوزان وعن المواقف الدولية الأخرى وما تم التوصل اليه بموجب معاهدة لوزان في تموز 1923 ينظر: عادل محمد خضر، الممرات التركية وتأثيرها في العلاقات التركية السوفيتية، سلسلة الدراسات التركية رقم (4)، معهد الدراسات الأسيوية والأفريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1983، ص ص 23 - 27.

(10) للتفاصيل عن هذه المشكلة ينظر: عصبة الأمم، مسألة الحدود بين تركية والعراق (تقرير رفعته البعثة المؤلفة بقرار المجلس في 30 ايلول 1924)، مطبعة الحكومة، بغداد، د. ت، ص ص 1 - 113؛ د. فاضل حسين، مشكلة الموصل، دراسة في الدبلوماسية العراقية - الانكليزية - التركية وفي الرأي العام، الطبعة الثالثة، مطبعة اشبيلية، بغداد، 1977، ص ص 59 - 128.

(11) لمزيد من التفاصيل عن الحركة الكردية المسلحة لسنة 1925 ينظر: خليل علي مراد، القضية الكردية في تركيا (1919 - 1925) في: خليل علي مراد وآخرون، القضية الكردية في تركيا وتأثيرها على دول الجوار، مركز الدراسات التركية (الإقليمية حالياً)، جامعة الموصل، 1994، ص ص 7 - 32؛

Robert W. Olson & William F. Tucker, “The Sheikh Sait Rebellion in Turkey (1925), “The Die Welt der Islam, Vol:18, Nr. 3-4, Leiden, 1978, pp. 196-197.

(12) خضر، المصدر السابق، ص27.

(13) Mehmet Gonlubol ve Cem Sar, 1923-1932 Yillari Arasinda Turk Dis Politikasi ‘de Mehmet Gonlubol, Cem Sar, Ahmet Sukru Esmer, Olaylarla Turk Dis Politikasi (1919-1973), Cilt.1, Besinci Baski, Ankara, 1982,s,81.

(14) Specter, Op.Cit, p. 83.

(15) Edward Reginald VERE-HODGE, Turkish Foreign Policy (1918-1948), Impreimerie, Franco-Suisse, Ambilly-Annemasse, 1950, p. 71.

(16) John M.P. Parker & Charles Smith, Modern Turkey, London, 1942, p. 187.

(17) Quoted in: Hurewitz, Op. Cit, Vol:2, p. 143. Walter Consuelo Langsam, The World since 1914, 3 rd printing, New York, 1941, pp 214 - 217.

(18) للتفاصيل عن معاهدات لوكارنو ينظر:

Ibid., Op. Cit. pp. 214-217.

(19) Gonlubol ve Sar, A.G.E,s,81.

(20) قاسم خلف عاصي الجميلي، تطورات واتجاهات السياسة الداخلية التركية 1923 - 1928، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، نيسان 1985، ص 178.

(21) Altemur Kilic, Turkey and the World, Washington, Public Affairs Press, 1959, p. 56.

(22) Starford J. Shaw & Ezel Kural Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, Vol:2 (1808-1975), London, Cambridge Univ. Press, 1987, p. 381.

(23) Kilic, Op. Cit, p. 56.

وللتفاصيل عن هذه الإصلاحات ينظر: اسماعيل نوري حميدي الدوري، حركة التحديث في تركيا (1923 - 1928)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الأولى، جامعة بغداد، شباط 1989.

(24) الجميلي، المصدر السابق، ص179؛ Langsam, Op. Cit, p. 711.

(25) Ibid., p. 711.

وللتفاصيل عن الحزب الشيوعي التركي ينظر Spector, Op. Cit, pp. 112-127:

(26) Turkkaya Ataov, Turkish Foreign Policy (1923-1938) in: The Turkish Yearbook of International Relation 1961, Ankara, 1963, p. 117.

(27) Gonlubol ve Sar, A.G.E, s, 81.

(28) A.E, s, 82.

(29) A.E, s, 82.

(30) Ataov, Op. Cit, p. 117.

(31) Gonlubol ve Sar, A.G.E, s, 83.

(32) A.E, s, 84.

(33) Ataov, p. 117.

(34) Walter Z. Laqueur, The Soviet Union and the Middle East, U.S.A, 1959.

(35) Ataov, Op. Cit, p. 118; Kilic, Op. Cit, p. 57.

(36) Kilic, p. 58.

(37) سنتطرق اليها في المبحث اللاحق.

(38) Gonlubol ve Sar, A.G.E, s, 114.

(39) A.E, s, 115.

(40) A.E, s, 115.

(41) A.E. s, 115.

(42) Quoted in: Ataov, Op. Cit, p. 118.

(43) Parker & Smith, Op. Cit, p. 187.

(44) جورج لنشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ترجمة جعفر خياط، ج2، دار الكشاف، بغداد، 1964، ص178.

(45) للتفاصيل عن ذلك ينظر:

The Montreux Conference and revision of the Laussane Convention of 1923, January 6-July 19, 1936, Introduction Note, Documents on British Foreign Policy, 2 nd series, Vol:16, London, 1977, pp. 656-744; James T. Shotwell and Francis Deak, Turkey at the Straits, A short History, Florida, 1971, pp. 124-127, 154-167.

(46) Kilic, Op. Cit, p. 56.

(47) VERE-HODGE, Op. Cit, p. 70.

(48) Ibid., p. 72, 104.

(49) Ibid., p. 70.

(50) Kilic, Op. Cit, p. 56.

(51) VERE-HODGE, Op. Cit, p. 70.

(52) Ibid., p. 70.

(53) Ibid., p. 214.

(54) Gonlubol ve Sar, A.G.E, ss, 81-82.

(55) A.E, ss, 82-83.

(56) VERE-HODGE, Op. Cit. p. 214.

(57) Ibid., p. 214.

(58) Kilic, Op. Cit, p. 58.

(59) VERE-HODGE, Op. Cit, pp. 72-73.

(60) Kilic, Op. Cit, p. 57.

(61) B. Ponomaryov & others, Histroy of Soviet Foreign Policy (1917-1945), Translated from Russian by David Skvirsky, Moscow, 1969, pp. 285-286; Richard D. Robinson, The First Turkish Republic- A case study in National Development, Cambridge, Harvard Univ. Press, 1963, p. 299.

(62) VERE-HODGE, Op. Cit, p. 75.

(63) Ataov, Op. Cit, p. 118.

(64) VERE-HODGE, Op. Cit. p. 75.

(65) Sydney Nettelton Fisher, The Middle East, London, 1959, p. 399.

(66) Parker & Smith, Op. Cit, pp. 104-105; Fisher, Op. Cit, p. 399.

(67) Parker & Smith, Op. Cit, p. 105.

(68) Roderic H. Davison, Turkey, A short History, 2 nd edition, London, 1988, p. 141.

(69) نقلاً عن: وثائق وزارة الخارجية العراقية (1934 - 1936)، تقرير المفوضية العراقية في أنقرة لشهر حزيران 1934، دار الكتب والوثائق، بغداد، تسلسل 318/ 311، وثيقة 21، صفحة 118.

(70) المصدر نفسه.

(71) جلال بايار: ولد في 15 أيار 1883 في قرية عمر بك Umurbeg بولاية بورصا Bursa. انتخب نائباً لولاية مانيسا Manisa في المجلس الوطني التركي الكبير سنة 1920. واختير وزيراً للاقتصاد خلال (27 شباط 1921 - 14 كانون الثاني 1922). ثم تسنم منصب رئيس الوزراء (1 تشرين الثاني 1937 - 25 كانون الثاني 1939). وانتخب رئيساً للجمهورية التركية (22 أيار 1950 - 27 أيار 1960). وأودع السجن إثر انقلاب 27 أيار 1960، ثم أطلق سراحه في 8 تموز 1966. ينظر:

Metin Tamkoc, The Warrior Diplomats, Gurdian of the National Security and Modernization of Turkey, London, Univ. of Utah Press, 1976, pp. 313-315.

(72) وثائق وزارة الخارجية العراقية (1934 - 1936)، التقرير العام لشهري أيلول وتشرين الأول 1935، القسم الاقتصادي والتجاري والصناعي، دار الكتب والوثائق، بغداد، تسلسل 719/ 311، وثيقة 14، صفحة 79.

(73) VERE-HODGE, Op. Cit. pp. 213 – 214.